الأمم المتحدة S/PV.7990

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٩٠

الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوداي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد شوتينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة من ميسّر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/495)

التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515)

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/537)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1718852 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة من ميسّر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/495)

التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515)

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/537)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ألمانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد جواو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة من ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/495)؛ والتقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515)؛ ورسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/537).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد جواو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسيد سيباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): بعد عامين من إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الأمين العام يشعر بتشجيع هائل إزاء استمرار التزام جميع المشاركين بالاتفاق. وتمثل الخطة، التي توصلت إليها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، تجسيدا لنجاح الدبلوماسية المتعددة الأطراف والإرادة السياسية والمثابرة. وهذا الإنجاز الدبلوماسي يعبر عن روح ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعطينا الأمل في إمكانية معالجة حتى أكثر المسائل صعوبة بين الدول من خلال الحوار والتفاهم والمعاملة بالمثل. وكما لاحظت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، فإن هذا الاتفاق ملك للمجتمع الدولي بأسره. ومن ثم، فمن الضروري أن يواصل جميع المشاركين في خطة العمل والأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما دعم التنفيذ الكامل والفعال لهذا الاتفاق التاريخي.

وتُعقد جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على خلفية من التنفيذ المطرد والتعاون والتقدم. ومنذ يوم التنفيذ، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية سبعة تقارير توثق مواصلة تنفيذ إيران التزاماتها المتصلة بالمجال النووي. ولاحظ الاجتماع الذي عقدته

اللجنة المشتركة لخطة العمل في ٢٥ نيسان/أبريل في فيينا – وهو الاجتماع الخامس منذ يوم التنفيذ – استمرار التزام جميع المشاركين بالتزاماتهم بموجب الخطة، وشدد على ضرورة ضمان تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا.

ويرى الأمين العام أن التنفيذ الشامل والمستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة سيضمن أن يظل برنامج إيران النووي سلميا بشكل حصري، فيما يسمح بالشفافية والرصد والتحقق.

كما أنه سيتيح لإيران فرصة لزيادة الانخراط مع المجتمع الدولي وسيساعد في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية لإيران. ومن شأنه أيضا التوصل إلى نهاية مرضية لنظر مجلس الأمن في المسألة النووية الإيرانية.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن بشأن التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515). لقد قُدم التقرير إلى المجلس في ١٦ حزيران/يونيه، عملا بالمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والفقرة ٧ من مذكرة رئيس المجلس الصادرة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44). وعملا بتوجيهات مجلس الأمن، يركز تقرير الأمين العام على تنفيذ الأحكام الواردة في المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أن أنتقل إلى الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير الثالث.

أولا، لم يتلق الأمين العام أي تقرير، وليس لديه أية معلومات من مصادر مفتوحة، عن توريد أو بيع أو نقل مواد متصلة بالمجال النووي إلى إيران خلافا لأحكام القرار. كما أرحب بأن الدول الأعضاء تستفيد بقدر أكبر من آلية الشراء. ومنذ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قُدمت إلى مجلس الأمن ١٠ مقترحات جديدة تتعلق بالمجال النووي للموافقة عليه، ليصل بذلك العدد الكلي للمقترحات المقدمة منذ يوم التنفيذ إلى ١٦ مقترحا. ومن أصل ١٦ مقترحا، وافق مجلس الأمن على ١٠ وسحبت دولتان مقترحين كانت قد قدمتاهما ويجري حاليا استعراض أربعة مقترحات. ويجري البت في تلك المقترحات، وفقا للجداول الزمنية المحددة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأمن المعلومات وسريتها. والروابط التشغيلية القائمة بين مجلس الأمن والفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة تتسم بالفعالية والكفاءة على السواء. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالتعاون الممتاز بيننا وبين الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وخاصة منسقها للتعاون مع الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للّجنة المشتركة.

ثانيا، فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المتصلة بالقذائف التسيارية، يشير التقرير إلى أنه في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أطلقت إيران قذيفة تسيارية متوسطة المدى. وقدمت إيران وإسرائيل رسالتين إلى الأمين العام، فيما قدمت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة رسالة مشتركة بشأن عملية الإطلاق. وعرضت الرسائل طائفة من الآراء والتفسيرات. وكما حدث بالنسبة لعمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب إيران في آذار/مارس ٢٠١٦، لم يكن هناك توافق في الآراء داخل مجلس الأمن بشأن علاقة عملية الإطلاق هذه بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، أود أن أقتبس نصا من التقرير الثالث للأمين العام:

> ”وأدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى الامتناع عن القيام بعمليات إطلاق من هذا القبيل للقذائف التسيارية لأنها يمكن أن تزيد من حدة التوتر. وأناشد جميع الدول الأعضاء مضاعفة جهودها لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة“. (S/2017/515، الفقرة ٩)

ثالثا، فيما يتعلق بالقيود المفروضة على عمليات النقل المتصلة بالأسلحة، يتضمن التقرير معلومات إضافية عن ضبط القوات البحرية الفرنسية لشحنة أسلحة في شمال المحيط الهندي

في آذار/مارس ٢٠١٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، دعت فرنسا الأمانة العامة إلى فحص الأسلحة المصادرة. وبعد فحص الأسلحة وتحليل المعلومات المقدمة، باتت الأمانة العامة واثقة من أن الأسلحة التي ضُبطت إيرانية المنشأ وأنه تم شحنها من إيران.

رابعا، يبرز التقرير أيضا مشاركة مؤسسة الصناعات الدفاعية، للسنة الثانية على التوالي، في معرض الدفاع بالعراق الذي نُظم في آذار/مارس، وهو ما يمكن أن يكون له آثار

مرة أخرى فيما يتعلق بتنفيذ تجميد الأصول. وبما أن مؤسسة الصناعات الدفاعية كيان من الكيانات المدرجة في القائمة المحتفظ بها عملا بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، كان يجب على السلطات العراقية تجميد أموالها وغير ذلك من أصولها المالية ومواردها الاقتصادية على الأراضي العراقية. وأُثيرت هذه المسألة مرة أخرى مع البعثة الدائمة للعراق، ويعتزم الأمين العام موافاة مجلس الأمن بتقرير عن ذلك في حينه. ويقدم تقرير الأمين العام أيضا معلومات إضافية فيما يتعلق بسفريات اللواء قاسم سليماني منذ التقرير الثاني (S/2016/1136). وقد نقلت وسائط إعلام عربية وإيرانية معلومات عن تلك السفريات.

وبالإضافة إلى النتائج التي ذكرتها للتو، يتضمن التقرير أيضا معلومات رسمية قدمتها الدول الأعضاء إلى الأمين العام، بما في ذلك من إسرائيل ولبنان وجنوب أفريقيا وتركيا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليمن. ولم تستطع الأمانة العامة أن تستوثق بشكل مستقل من صحة تلك التقارير وستقدم المزيد من المعلومات المحدثة، حسب الاقتضاء، إذا ما أُتيحت معلومات إضافية.

إذ نوشك على دخول العام الثالث من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، يود الأمين العام مرة أخرى إعادة تأكيد المسؤوليات الخاصة للمشاركين في خطة العمل في المضي قدما بالتنفيذ الكامل والفعال لهذا الاتفاق. ويأمل الأمين العام أن يواصل جميع المشاركين إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق، مع القيام في الوقت نفسه بتأمين استمراريته.

في الختام، أود أن أنوه بقيادة سعادة السفير سيباستيانو كاردي (إيطاليا) بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا الكامل له، وكذلك لمجلس الأمن، في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. يشرفني مرة أخرى أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفتها منسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة .

أولا، أود أن أشكر الأمين العام، وكذلك زميلنا سفير إيطاليا، الذي يقوم بدور ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على التعاون الممتاز. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لزملائنا في شعبة شؤون مجلس الأمن على دعمهم الثابت، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة آلية الشراء. وأود أيضا أن أسجل تقديرنا لما قاموا به من عمل في إعداد التقرير الأخير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515)، وكذلك لوكيل الأمين العام على مداخلته في المجلس اليوم.

قبل عامين تقريبا، في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد وفعلّ خطة العمل الشاملة المشتركة. وكفل هذا التأييد بالإجماع لخطة العمل، التي كانت وليدة جهود بذلتها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران، بتنسيق من الممثلة

السامية للاتحاد الأوروبي، أن تكون الخطة الآن ملكا لجميع أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج النووي الإيراني كان من أكثر المسائل إثارة للخلاف على جدول الأعمال الدولي، ولكن تسنى إيجاد حل تفاوضي له عبر الدبلوماسية واتباع نهج متعدد الأطراف. وفي لحظة يواجه فيها العالم مرة أخرى خطر القدرات النووية الجامحة، تشكل خطة العمل ركيزة من ركائز جدول أعمال عدم الانتشار الدولي. وينبغي الحفاظ عليها وتنفيذها تنفيذا كاملا.

ومن بين العوامل الرئيسية لنجاح الاتفاق أنه يركز حصرا على مسألة واحدة بعينها – وهي برنامج إيران النووي، ولا يعني هذا أن المسائل الأخرى أقل أهمية. وهي جميعها جزء لا يتجزأ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونتوقع الامتثال لها بشكل كامل. بيد أننا لن نكون في وضع أفضل يمكننا من معالجة جميع المسائل الأخرى غير النووية لولا وجود خطة العمل الشاملة المشتركة. ونتفق تماما مع الأمين العام في تقييمه بأن من مصلحة المجتمع الدولي، عموما، أن يصمد هذا الإنجاز الذي حققته الدبلوماسية المتعددة الأطراف في وجه التحولات وتحديات التنفيذ، مما يوطد التزامنا الجماعي بالدبلوماسية والحوار.

وبعد عامين تقريبا على إبرامها، وبعد مرور عام ونصف العام على يوم التنفيذ، يمكننا القول إن الخطة يجري تنفيذها على نحو سليم وتحقق أهدافها. إن النتائج الأولية واضحة وتتحدث عن نفسها: لقد تم وقف برنامج إيران النووي وأصبح خاضعا للتفتيش الصارم؛ وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا – في ستة تقارير – أن إيران تمتثل لالتزاماتها. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لرفع الجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي، نشهد تحسنا في أداء الاقتصاد الكلي الإيراني. وجاء ذلك نتيجة للنمو القوي في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عاد إنتاج النفط إلى المستوى الذي كان عليه أيام ما قبل الجزاءات. واستعادت السياحة نشاطها، وتمت الموافقة على الاتفاقات الرئيسية المعنية بالهياكل الأساسية والاستثمارات، بما في ذلك، على سبيل المثال، الاتفاقات المبرمة مع شركتي آيرباص وبوينغ. وهذه ليست سوى بعض المؤشرات الإيجابية التي تشير إلى تنامي الانتعاش التجاري والأعمال التجارية مع إيران.

إن الطابع المتعدد الأطراف لخطة العمل الشاملة المشتركة ودورها الهام باعتبارها حجر الزاوية في الهيكل الدولي هما موضع تذكير من جانب مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، وكان آخره في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي العديد من المناسبات أيضا من قبل الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي – مثلا، عندما احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى ليوم التنفيذ في ١٦ كانون الثاني/يناير، وفي اتصالاتها مع العديد من قادة العالم وفي خطابها أمام مجلس الأمن في هذا الربيع (انظر S/PV.7935).

بيد أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هو مهمة متواصلة، ونحن نتوقع التنفيذ الكامل والفعال من جميع الأطراف طوال فترة الاتفاق. وإذ نلقي نظرة على خطة العمل، ولا سيما مرفقاتها الخمسة، ندرك مدى التعقيد الذي يتصف به الاتفاق واتساع نطاقه، وكذلك التحديات الماثلة أمامنا في السنوات المقبلة. ونوعية الاتفلق ستكون أيضا موضع اختبار من خلال تنفيذه، وبصفتنا منسقين للعملية، فإننا لن نقبل بأي شيء أقل من الامتثال الصارم لما اتفقت عليه الأطراف كافة.

ولا تزال الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، باعتبارها المنسقة للجنة المشتركة والمسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاق، ملتزمة التزاما كاملا بخطة العمل الشاملة المشتركة. ومنذ يوم التنفيذ، ترأسنا بالفعل خمسة اجتماعات للجنة خطة العمل الشاملة المشتركة، حيث تم رصد التنفيذ وتوفير التوجيهات بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالتنفيذ. ولا يزال التنفيذ الصارم للالتزامات من قبل جميع الأطراف هو أفضل سبيل لبناء الثقة، وتعزيز خطة العمل الشاملة المشتركة، والتغلب على العقبات التي تشكل جزءا من جميع الاتفاقات الشاملة والبعيدة المدى. وبغية

كفالة الشفافية، نشرت اللجنة المشتركة عددا من الوثائق الهامة التوجيهية والتفسيرية.

وقد جرى التركيز في الكثير من النقاش المتعلق بمزايا الاتفاق على التزامات إيران النووية، التي ترد في المرفق الأول من خطة العمل الشاملة المشتركة، وعلى رفع الجزاءات التي هي موضوع المرفق الثاني. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أتناول اليوم بإيجاز المرفق الثالث من خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي يعنى بالتعاون النووي المدني.

إن المرفق الثالث أساسي لتحقيق التوازن في الاتفاق عموما، وهو ضروري لإحراز هدفنا العام المتمثل في كفالة الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني. والاتحاد الأوروبي يعمل بالفعل مع إيران بشأن عدد من المشاريع الهامة، التي تركّز غالبا على الأمان النووي – وهو الأمر الذي نهتم به جميعا. وهذا التعاون وارد في البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وإيران بشأن التعاون النووي المدني، الذي اعتمد في نيسان/أبريل من العام الماضي. فعلى سبيل المثال، إنه يعني أننا ندعو الخبراء والعلماء النوويين الإيرانيين إلى المشاركة في أنشطة البحوث النووية المدنية، وفي المؤتمرات التي تعقدها الهيئات التنظيمية المعنية بالأمن النووي. وقبل بضعة أشهر، عقدنا حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن التعاون النووي المدني وإدارة شؤونه، حضرها عدد كبير من المسؤولين والبرلمانيين الإيرانيين. وقد أدت إلى الاستنتاج المشترك الهام، ألا وهو أن التعاون النووي المدني والتقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة النووية يسيران جنبا إلى جنب.

وأريد أن أركّز الآن على عمل الفريق العامل المعني بالمشتريات، المسؤول عن استعراض الاقتراحات التي تقدمها الدول سعيا للمشاركة في أنشطة إيران المتعلقة بالاستخدامات النهائية المدنية، النووية منها وغير النووية. فمنذ يوم التنفيذ، بدأ الفريق العامل المعني بالمشتريات يعمل بكامل طاقته، وهو الذي يتألف من ممثلي حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث (E3+3) وإيران، وبتنسيق من جانب المنسّق الذي تفوّضه الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. وإن إنشاء آلية الترخيص الجديدة، التي دخلت حيز النفاذ بعد فترة طويلة من الحظر، لم يكن مهمة سهلة. وقد جرى استعراض المقترحات الأولى الواردة عن طريق قناة المشتريات وتمّت الموافقة عليها. والجدير بالذكر أن عدد المقترحات لا يتزايد باطراد فحسب، وإنما أيضا عدد البلدان التي تقدم مقترحات عبر قناة المشتريات. وهذا دليل واضح على أن آلية الشراء المنشأة تعمل بشكل صحيح.

وكانت الشفافية أحد مبادئنا التوجيهية خلال المفاوضات، وحجر الزاوية لخطة العمل الشاملة المشتركة. ووفقا للفقرة ٦/١٠ من المرفق الرابع من الاتفاق، تقدّم اللجنة المشتركة تقريرا إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر بشأن قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وبشأن أية مسائل مرتبطة بالتنفيذ. وفي هذا السياق، وبتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدّم منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات إلى الميسّر، باسم اللجنة المشتركة، تقريرها نصف السنوي الثالث. ويهدف التقرير إلى تزويد الميسّر وأعضاء مجلس الأمن بلمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد جرى تعميم التقرير بوصفه وثيقة لمجلس الأمن (S/2017/495).

وخلال هذه الفترة، واصل الفريق العامل المعني بالمشتريات عمله بشكل مكثف لاستمرار تطوير الطرائق التشغيلية للفريق. وهو بذل أيضا جهودا كبيرة لكي يكون شفافا قدر الامكان، دون الإخلال بالسريّة، عن طريق التواصل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتعزيز الفهم عن أهدافه ومقاصده وعملية الاستعراض التي يقوم بها على نحو أفضل.

وأود أن أختم بتكرار الكلام عن استعداد الاتحاد الأوروبي الثابت للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وحمايتها، والسعي إلى تنفيذها بنجاح طوال فترة بقائها. فالعالم لن يكون

مكانا أكثر أمانا بدون خطة العمل الشاملة المشتركة. لذلك، نحن ندعو جميع الأطراف الأخرى إلى أن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة بحسن نية، فضلا عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بجميع أبعاده. وهذا أمر أساسي لمواصلة بناء الثقة، وتعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتمتين عدم الانتشار، وتوطيد السلام والاستقرار الإقليميين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فال دي أليدا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير كاردي.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم بخاصة، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/515)، وإلى السفير فال دي أليدا على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن السيدة فيديريكا موغيريني.

سأتناول اليوم ثلاثة جوانب من تقريري للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧: أولا، أنشطة مجلس الأمن وفق ”إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١“؛ وثانيا، رصد تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ وثالثا، التطورات الحاصلة في قناة المشتريات والطلبات التي تقتضي الموافقة عليها. وقد جرى تعميم النص الكامل للتقرير على أعضاء المجلس، وصدر تحت الرمز S/2017/537.

أولا، بالنسبة إلى إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١، فعقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن بشأن القذائف التسيارية التي أطلقتها جمهورية إيران الإسلامية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقد المجلس جلسة بتاريخ ٢ آذار/مارس في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣٢، لمواصلة النظر في عملية الاطلاق. وسألخص مناقشتنا للموضوع في الجزء الثاني من إحاطتي الإعلامية.

وفي ١٧ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة وفق إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ للاستماع إلى إحاطة إعلامية من منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وقدّم المنسّق في إحاطته الإعلامية لمحة عامة عن قناة المشتريات وعن الفريق العامل المعني بالمشتريات من حيث مهامه وأنشطته ونمط معالجة المقترحات ومختلف المعايير المرجعية. وخلال الجلسة نفسها، وافق المجلس أيضا على تغيير جدول الإبلاغ عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من تموز/يوليه – كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه – كانون الأول/ديسمبر، مما يتيح للميسّرين إطلاع المجلس على المعلومات بعد ستة أشهر من بداية ولايتهم وفي نهايتها.

ووفقا للفقرة ٤ من القرار، عمد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى تقديم تقريرين فصليين عن أنشطة التحقق والرصد. وأشار التقرير المقدّم في شباط/فبراير إلى أن الوكالة قامت بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بالتحقق من أن إيران اتخذت الإجراءات المحددة في المرفق الخامس من خطة العمل الشاملة المشتركة، ألا وهي إزالة جميع الطاردات المركزية والبنى التحتية الزائدة من محطة فوردو لتخصيب الوقود، ونقلها للتخزين في محطة ناتانز لتخصيب الوقود كي تكون تحت الرصد المستمر من جانب الوكالة.

وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الوكالة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى أن جمهورية إيران الإسلامية بدأت، في ظل رصد وتحقق من جانب الوكالة، تغذية جهاز طرد مركزي منفرد من طراز IR-8 بسادس فلوريد اليورانيوم لأول مرة.

وفي كل من هذين التقريرين الفصليين، أكدت الوكالة أن جمهورية إيران الإسلامية لم تواصل تشييد مفاعل بحوث الماء الثقيل القائم في آراك، استنادا إلى تصميمه الأصلي؛ وأنه لم يكن لديها أكثر من ١٣٠ طنا متريا من الماء الثقيل؛ وأنه لم يكن لديها أكثر من ٥٠٦٠ جهاز طرد مركزي، ما زالت مركّبة داخل ٣٠

سلسلة تعاقبية في محطة ناتانز؛ وأنها لم تقم بتخصيب اليورانيوم فوق مستوى ٣,٦٧ في المائة من نظير اليورانيوم ٢٣٥؛ ولم تجر أي تخصيب اليورانيوم أو أنشطة بحث وتطوير ذات صلة في فوردو؛ وأنه لم تكن هناك أي مواد نووية في المحطة.

ولاحظ الخبراء، في ٢ آذار/مارس خلال اجتماع عُقد بموجب الإطار المحدد لتنفيذ القرار ٢٢٣١، أن القذيفة التسيارية المتوسطة المدى من طراز خورامشهر التي جربتها جمهورية إيران الإسلامية في ٢٩ كانون الثاني/يناير كانت مصمّمة لإيصال حمولة تزيد على ٥٠٠ كيلوغرام لمسافة تتجاوز ١ ٠٠٠ كيلومتر. وأشار الخبراء إلى أن

”زنة ٥٠٠ كيلوغرام هي القيمة التقريبية للكتلة التي يلزم حملها لإيصال سلاح نووي من الجيل الأول، وأن من المتعارف عليه دوليا أن مسافة ٣٠٠ كيلومتر هي مسافة يُعتدّ بها على المستوى الاستراتيجي“.

وخلصوا إلى أن التجربة تمثل نشاطا متصلا بالقذائف التسيارية المصممة بحيث تكون قادرة على إيصال أسلحة نووية.

وعقب الإحاطة، نوقشت المسألة التي أثارها بعض الممثلين بشأن الحساسية الخاصة التي تتسم بها عملية الإطلاق من حيث انعكاساتها الإقليمية وعلاقتها بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وشدّد أحد الممثلين على أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يقدم تعريفا لأنواع القذائف التي يتم بناؤها بحيث تكون قادرة على إيصال أسلحة نووية. وذكرت وفود أخرى أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يشير إلى القدرة الكامنة، لا النيّة. وبما أن عملية الإطلاق هذه كانت لمنظومة قادرة، بحكم تصميمها، على إيصال رأس حربي نووي، فإن استخدامها يتعارض بالتالي مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي ضوء الآراء التي أعربت عنها الوفود، لاحظتُ أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن عملية الإطلاق المحددة تلك وعلاقتها بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأكدتُ ضرورة أن يتصرف مجلس الأمن بشكل موحّد في هذا المجال لكي يساعد على التنفيذ الفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). واقترحتُ أيضا أن أقوم، في إطار اتصالاتي المنتظمة مع الأطراف المعنية، بمن في ذلك الممثل الدائم لإيران، بالتشديد على أهمية استمرار جميع الأطراف في اتخاذ موقف يساعد على بناء الثقة واستمرارها في تنفيذ بنود خطة العمل الشاملة المشتركة وأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بتطورات آلية الشراء وطلبات الموافقة الأخرى، منذ يوم التنفيذ، قدمت أربع دول أعضاء من ثلاث مجموعات إقليمية مختلفة، من بينها دول غير مشاركة في خطة العمل، ما مجموعه ١٦ مقترحا إلى مجلس الأمن للمشاركة في الأنشطة المحددة في الفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو للسماح بهذه الأنشطة. وهذا يعبر عن تنامي ثقة الدول الأعضاء في آلية الشراء. ويسرني أيضا أن أشير إلى أنه تم، في المتوسط، البت في المقترحات من خلال آلية الشراء في غضون أقل من ٤٦ يوما تقويميا.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدمت إحدى الدول الأعضاء مقترحا للمشاركة في الأنشطة المحددة في الفقرة ٥ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وللسماح بتلك الأنشطة، وأتبعت ذلك بتقديم معلومات إضافية في ٢٤ شباط/فبراير. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أبلغتُ تلك الدولة العضو بأن مجلس الأمن لم يتوصل إلى اتفاق وأعاد الطلب المقدم منها.

في الختام، بعد مضي ١٨ شهرا على يوم التنفيذ، تظل الشفافية والإرشاد العملي والتوعية أولوية. وأعتزم في هذا الصدد أن أنخرط في أنشطة جديدة للتوعية بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خلال الجزء الثاني من ولايتي. وفي الأجل القصير، في ١٤ تموز/يوليه، أعتزم عقد جلسة إحاطة مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لزيادة الوعي والفهم للقرار وتنفيذه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير كاردي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية اليوم، والسفير فالي دي أليدا على تعليقاته.

إن موضوع امتثال النظام الإيراني لالتزاماته الدولية يُذكرني بقصة العقرب والضفدع. لقد طلب العقرب من الضفدع المساعدة في عبور النهر. ولكن الضفدع سأل بعقلانية كبيرة: ''كيف لي أن أعرف أنك لن تلدغني؟'' وأجاب العقرب ''لأن ذلك سيؤدي إلى مقتلنا كلينا، وسنغرق معا''. ومن ثم، اقتنع الضفدع. واعتلى العقرب ظهر الضفدع وبدأ عبور النهر. ولكن بالطبع في منتصف الطريق لدغه العقرب. وتساءل الضفدع وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة: ''لماذا فعلت ذلك؟'' وأجابه العقرب: ''لأن تلك هي فطرتي''.

إن تقرير الأمين العام (S/2017/515) مليء بالأدلة المدمرة على طابع النظام الإيراني. ويوثق التقرير في الفقرة تلو الأخرى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية في تحد للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥): من تكرار لعمليات إطلاق القذائف التسيارية؛ وتهريب الأسلحة المثبت؛ والشراء غير المشروع للتكنولوجيا المتصلة بالقذائف التسيارية. ويتجاوز دور إيران المدمر والمزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط كثيرا عمليات الإطلاق غير المشروعة للقذائف.

فمن سورية إلى اليمن ومن العراق إلى لبنان، يستمر دعم إيران للجماعات الإرهابية بلا هوادة. وتؤجج الأسلحة الإيرانية والمستشارون العسكريون ومهربو الأسلحة الإيرانيون النزاعات الإقليمية، ويجعلونها مستعصية على الحل. وقادة إيران ينتهكون حقوق شعبها. والشعب الإيراني يستحق ما هو أفضل. إن الشعب الإيراني يعي جيدا أهوال الهجمات بالأسلحة الكيميائية، وبالتالي إنه أمر مؤسف ومروع ومن المفارقات أن يدعم النظام الإيراني الآن دكتاتورا في سورية يستخدم نفس الأسلحة البغيضة ضد شعبه.

ولكن سذاجة الضفدع تبعث على القلق بقدر ما يبعث عليه مكر العقرب. فقد انقضى ما يقرب من عامين تقريبا منذ أن اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهو قرار يؤكد هذا التقرير أن النظام الإيراني انتهكه مرارا وبشكل متعمد. بيد أن مجلس الأمن لم يتخذ حتى أبسط الخطوات للرد على الانتهاكات. والأسوأ أن هذه الانتهاكات لا تقع في الخفاء؛ بل يجري تغطيتها في وسائط الإعلام، ولكن المجلس لم يفعل شيئا حيالها. وأود أن أقدم مثالاً على ذلك.

يحظر القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على اللواء سليماني السفر خارج إيران. ويفرض عل جميع الدول الأعضاء التزاما واضحا لا لبس فيه بمنعه من دخولها. ولكن تقرير الأمين العام يتضمن العديد من الصور والتقارير الصحفية عن سفريات اللواء إلى سورية والعراق. وهذه ليست المرة الأولى التي يسافر فيها علنا إلى بلدان أخرى. وهذا انتهاك لسلطة مجلس الأمن بوضوح وببساطة. وعلاوة على ذلك، فإنه انتهاك يقع في العلن على مرأى من العالم بأسره.

ويوضح تقرير الأمين العام أن إيران تنتهك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهنا يثور السؤال: ماذا سيفعل مجلس الأمن حيال ذلك؟ ما الذي سنفعله لجعل إيران تفهم أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) له أهمية كبيرة؟

ويجب علينا بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن أن نؤيد أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويجب علينا أيضا أن نطبق بصرامة هذه الأحكام ونظهر لإيران بأننا لن نتساهل في أي انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة. لذلك فإن تلك التدابير قائمة لسبب ما، وينبغي أن يكون المجلس قادرا على إنفاذها. أما الولايات المتحدة من جانبها فلن تظل تغض الطرف عن سلوك النظام الإيراني. والولايات المتحدة بصفتها الوطنية سوف تقوم

بدورها لإنفاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وسنعمل مع شركائنا العالميين لاعتراض الشحنات التي يحظرها القرار، وسنستمر في فرض جزاءاتنا الخاصة بنا على الذين يحرضون على انتهاكه.

أما فيما يتعلق ببعض أجزاء من القرار والتي تتناول الاتفاق النووي، فكما قلنا سابقا، تقوم الولايات المتحدة الآن باستعراض شامل لتلك السياسة. وإلى أن يكتمل الاستعراض، سنمتثل لالتزاماتنا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ونتوقع من إيران أن تحذو نفس الحذو. إن مواصلة النظام الإيراني للسلوك المدمر والمزعزع للاستقرار سوف يحول دون استمرار وجود علاقة طبيعية مع الولايات المتحدة أو بقية العالم، فاستمراره في قمع شعبه يعبر أبلغَ تعبير عن طبيعته الحقيقية. في العرض العسكري الذي جرى في أيلول/سبتمبر الماضي، أظهرت الحكومة الإيرانية أولا أنها أطلقت قذائف على سوريا في الأسبوع الماضي. لقد صاحب إطلاق القذائف الجديدة الشعار التالي: ”إذا ما ارتكب قادة النظام الصهيوني أي خطأ فإن إيران ستحول تل أبيب وحيفا إلى ركام“. تلك الكلمات لا تصدر عن نظام محب للسلام أو عضو مسؤول في المجتمع الدولي. إنها كلمات سُميّة. وينبغي لمجلس الأمن أن يحيط علما بذلك وأن يتصرف بناء عليه.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أشكركم أولا على مناقشة الأمس بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (انظر S/PV.7985/) وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، وبخاصة السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2017/515). وترحب فرنسا بهذا التقرير الرصين والمتوازن، وبطريقة عرضه. أود أيضا أن أشكر السفير فالي دي أليدا ممثل الاتحاد الأوروبي والسفير كاردي، ممثل إيطاليا، بصفته الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

على مر السنين، أقام المجتمع الدولي الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يردد صداه نظاما ميتنا ودائما للأمن الجماعي، وهو في صميم النظام الحالي لعدم الانتشار الذي أنجزناه بشق الأنفس. إنه يرتكز على صكوك دولية قوية نقدرها جميعا وتعتبر فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية. إن خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة في فيينا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران، دخلت حيز التنفيذ منذ ١٨ شهرا تقريبا حتى الآن. وقد أصبحت جزءا من الإطار المحدد بموجب هذه الصكوك، وتهدف إلى تعزيزه.

إن المجلس بتأييده للاتفاق من خلال اتخاذه القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تمكن من الرد بقوة على أزمة الانتشار الرئيسية. فقد وضع ضمانا مدته ١٠ سنوات بأن إيران لن تتبنى أي برنامج نووي عسكري. ويمثل ذلك خطوة رئيسية في الجهود الدولية لعدم الانتشار وإحلال السلم والأمن الدوليين، فضلا عن أنه إنجاز تاريخي لمجلس الأمن. وقد أكدت فرنسا أن علينا واجب ومسؤولية ضمان استمراره. وهذه المسألة مرتبطة بالاستقرار في الشرق الأوسط، وهي منطقة تستبد بها أزمات عديدة. لقد تطرق إليها اليوم السيد لي دريان، وزير خارجية فرنسا ووزير الشؤون الأوروبية، خلال محادثاته مع السيد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

إن توطيد اتفاق فيينا وضمان استمراريته يتطلبان تنفيذا قويا ومتوازنا لجميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في الاتفاق، مع ما يلزم من الشفافية والفعالية. وتود فرنسا أن تبرز أنه في ٢ حزيران/يونيه، ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران لم تخفق في الوفاء بأي التزامات خلال فترة التحقق النووي. ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن قناة المشتريات تعمل جيدا استنادا إلى استعراض المقترحات المتعلقة بالتحويلات التي قدمت. ونؤكد مجددا أن جميع الطلبات المقدمة بموجب الإجراءات المتبعة سيتم استعراضها بعناية ودقة. ومن قبيل المصادفة، زاد التعاون الثنائي بين فرنسا وإيران زيادة كبيرة في قيمته منذ كانون الثاني/يناير

٢٠١٦ ومنذ أن دخلت الخطة حيز النفاذ. إن مشترياتنا من النفط الخام الإيراني منذ ذلك الحين، بلغت مليارين يورو وأن بلدينا بدأا مناقشات بشأن بدء التعاون الثنائي بشكل دقيق في مختلف المجالات المدنية النووية ضمن الإطار المبين في خطة العمل.

غير أنه يتعين علينا أن نوضح بأن الالتزامات التي قُطعت قبل عامين تقريبا لا تنتهي مع خطة العمل، كإطار، ولا مع جوهر الجوانب النووية لها. إن تهيئة جو من الثقة الدائمة تتطلب الاحترام الكامل والتام للالتزامات المتعهد بها في مجملها والمبينة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن الخصائص المحددة في تقرير الأمين العام بشأن عدم احترام إيران لعدة أحكام هامة أمر لا يمكن إلا أن يثير شواغل خطيرة، أولها إطلاق القذائف في شتاء هذا العام والذي أدانته فرنسا. وهذا النوع من العمل يتناقض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يحض بوضوح إيران على عدم الشروع في أنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة نووية، بما في ذلك إطلاق هذه القذائف. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ تلك الإجراءات في السياق الإقليمي الهش ويتناقض مع عملية استعادة الثقة التي أنشأها اتفاق فيينا. ومن الحيوي للاستقرار الإقليمي والأمن الدولي ضمان أن تنهي إيران أي نشاط يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الحالة.

يساورنا القلق أيضا إزاء آثار الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها أو التي يشتبه بها أو المعروف أن منشأها إيران أو أنها متجهة إليها، بما في ذلك بلدي، وهي أسلحة أبلغت عنها الأمانة العامة أو أكدتها. وهذه التحويلات تشكل انتهاكات للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتغذي العداء في السياق الإقليمي الهش. أخيرا، نشعر بالقلق إزاء المعلومات المتعلقة بسفر اللواء سليماني إلى الخارج الذي لا يزال ممنوع من السفر. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما فيما يتعلق بتجميد الأصول وحظر السفر.

كما يؤكد الأمين العام في تقريره، من الجوهري بالطبع المحافظة على الالتزام الجماعي الراسخ بالتنفيذ المرن ولكن الصارم للأحكام التي اتفقنا عليها. بيد أن الأمر الذي ينبغي أيضا أن يكون واضحا هو ضرورة الحفاظ على هذا الالتزام بنفس روح التعاون التي أدت إلى الاتفاق، من خلال المطالبة والحوار الشامل بين جميع الأطراف المعنية. وتوخيا للدقة، إن ما أعنيه هو أن ضمان استمرار نجاح هذا الجهد الدبلوماسي يتطلب الاحترام الصارم والمتسق لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) برمتها وخطة العمل الشاملة المشتركة. ستظل فرنسا يقظة وستعمل على ضمان قيام مجلس الأمن أيضا برصد كامل العملية، بالاقتران بالدعم الثابت والمستمر من الأمانة العامة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسفير فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، والسفير كاردي، الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية.

يؤيد بلدي تأييدا كاملا التنفيذ الصارم للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لأنه هام جدا لكفالة التنفيذ السليم لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتعلق كازاخستان أهمية كبيرة على هذا الاتفاق التاريخي الذي يعتبر أكبر إنجاز للدبلوماسية المتعددة الأطراف في العقود الأخيرة. ويسرنا أن كازاخستان شاركت بصورة مباشرة في تلك العملية وساهمت في نجاحها.

وفي إطار مبادرتنا، قمنا بتنظيم جولتين من المحادثات في ٢٠٠٣ في ألماتي مما مهد الطريق أمام ذلك الاتفاق. وفي إطار هذا الاتفاق أيضا، قامت كازاخستان في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بتزويد إيران باليورانيوم الطبيعي بشروط تجارية تعويضا عن إزالة اليورانيوم المنخفض التخصيب من ذلك البلد، على النحو المحدد في خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن مستعدون، إذا لزم الأمر، وفقا لمقتضيات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والوثائق الأخرى ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني، الاستمرار في ذلك التزويد.

كما ورد في التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515)، تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقق والرصد من تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتزام إيران بالامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ونقدر أيضا الحصول على مزيد من التقارير الشاملة التي تتناول جميع الأجزاء ذات الصلة المتضمنة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أما فيما يتعلق بالادعاءات الواردة في التقرير بشأن انتهاكات بعض الأحكام الواردة في المرفق باء من القرار، فنتوقع المزيد من المعلومات المفصلة، كما تم التعهد بذلك في النص. ولذلك، ندعو إلى مراعاة الشفافية والنزاهة في التحقيق في تلك الحالات. إن هذه العملية تتطلب المزيد من التفاعل النشط بين الأمانة العامة وإيران وجميع الأطراف المهتمة. ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة كان له أثر كبير على تطبيع الحالة في المنطقة ككل. وستؤثر خطة العمل الشاملة المشتركة تأثيرا إيجابيا على تعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة.

في الختام، أود أن أشدد على أن كازاخستان ستواصل دعمها الشديد لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، أؤكد الحق في التعاون مع إيران في إطار تنفيذ الخطة. ونعتقد أن من المهم للغاية أن تعمل جميع الأطراف على تنفيذ الخطة والتقيد الصارم بالتزاماتها لتعزيز عدم الانتشار والأمن الإقليمي. ونحن على استعداد للمساهمة مع الآخرين في زيادة تحقيق الخطة على الصعيد العملي. أخيرا، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين، أن يصر دائما على الامتثال الكامل لها، وستقوم كازاخستان بدورها في ذلك العمل الجماعي.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير لوكيل الأمين العام فيلتمان، وممثل بعثة الاتحاد الأوروبي، والميسر، الممثل الدائم لإيطاليا على إحاطاتهم الإعلامية الوافية والمفصلة بشأن متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إننا نحرص دوما على مصداقية وجدية مجلس الأمن في التعامل مع مخاطر الانتشار النووي دون انتقائية أو تسييس. وقد سبق لنا التعبير عن هذا الموقف المبدئي الثابت تجاه هذا الملف في جميع المحافل الدولية. وما برحت جهود مصر للترويج لعالمية منظومة منع الانتشار ونزع السلاح دليلا على هذا الموقف الوطني الثابت.

رحبت مصر سابقا بالتوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، حيث نعتبره خطوة على طريق توطيد دعائم الأمن والاستقرار لجميع دول الشرق الأوسط. غير أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا يقتصر على بنود هذا الاتفاق، بل يتجاوز ذلك بوضع ضوابط فنية وقانونية واضحة لتعامل إيران مع مسائل نقل الأسلحة التقليدية وتقنياتها.

تؤكد مصر ضرورة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بكل دقة، وبما يتسق مع أهدافه المتمثلة في التعامل مع مخاطر الانتشار النووي، وإخضاع الأنشطة النووية الإيرانية للرقابة الدولية اللازمة، بما يكفل ضمان امتثال إيران لالتزاماتها الدولية، الأمر الذي ينبغي له أن يصب في السياق الأشمل للعمل على تنفيذ القرارات الدولية بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ترى مصر في التنفيذ الدقيق والشامل والفعّال لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) عنصرا هاما لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والحيلولة دون إطلاق سباق تسلح إقليمي، بل وفرصة للحد مما تشهده المنطقة من اضطرابات يسهم سلوك إيران الإقليمي في خلقها وتزايدها، وهو سلوك يتمثل في:

أولا، إذكاء النزاعات في بؤر النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط، وخاصة في اليمن.

ثانيا، تهريب الأسلحة بشكل غير مشروع إلى ميليشيات وجماعات مسلحة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن وأحكام القانون الدولي.

ثالثا، التدخل الدائم في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتصدير الأفكار التي تذكي الطائفية والإرهاب والتطرف.

في ضوء ما سبق ذكره، رصد تقرير الأمين العام الأخير العديد من الخروقات الإيرانية التي أوردها السيد فيلتمان في إحاطته الإعلامية ولن أعيد تأكيدها مرة أخرى، وإن كنت أود إبراز ما يلي:

أولا، شحنة الأسلحة التي قامت فرنسا باحتجازها والتحفظ عليها في آذار/مارس ٢٠١٦، وقد اثبت التقرير بأن تلك الشحنة إيرانية المنشأ، وتم شحنها من إيران، وكانت وجهتها الصومال.

ثانيا، الإجراء المستمر للتجارب الصاروخية التي من شأنها زيادة حدة التوترات الإقليمية.

ثالثا، نتطلع إلى استيفاء دراسة واقعة الشحنة الإيرانية التي قامت أستراليا بضبطها في أوائل عام ٢٠١٦، ونطلب من الأمانة العامة الإفادة في أقرب وقت ممكن بالاستنتاجات الفنية المرتبطة بهذه الواقعة.

في الختام، أود التشديد على أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والتزام جميع الأطراف بتنفيذ بنوده، يجب أن يتم في منظور شامل ومتكامل. إذ أن مجلس الأمن سيكون موضع مراقبة ومتابعة من قبل المجتمع الدولي والرأي العام العالمي للتأكد من مدى جديته. وأي تقصير أو تهاون في هذا الشأن سيقوض قيمة ومصداقية قرارات المجلس. وفي هذا السياق نود التوجه بالتحية والشكر للممثل الدائم لإيطاليا، ووفده بوصفه الميسر لمتابعة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونشدد على محورية هذا الدور في متابعة وإحاطة الدول الأعضاء في المجلس بأية تطورات، سواء أكانت مخالفات أم خروقات أم انتهاكات، وفي توقيت مناسب، بحيث يُمَكِن الآلية، ومن ثم المجلس، من اتخاذ التدابير المناسبة. ونرحب في هذا الصدد بنية السفير كاردي عقد اجتماعات تعريفية بالموضوع لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على إعداده التقرير نصف السنوي الأخير (S/2017/515) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونلاحظ العمل المهني الذي يؤديه السيد كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا وميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وفريقه. بالنسبة لنا، هناك شيء واحد واضح. ذلك أن الترتيبات المبرمة قبل عامين بشأن البرنامج النووي الإيراني يجب أن تكون أساسا للتعاون وليس مصدرا للمواجهة. وفي هذا الصدد، نلاحظ، بالمقارنة مع التقريرين السابقين، أننا نرى محاولة جادة من جانب الأمين العام لإضفاء طابع معياري أكثر تحديدا.

وفي نفس الوقت، نود أن نسترعي الاهتمام إلى بعض الأحكام المحددة في التقرير، وذلك لتجنب تكرار هذه الأخطاء في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يدعو القرار إيران إلى تجنب عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تنطوي على عواقب سياسية بعيدة المدى يمكن أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة. وهذه البيانات ليس لها أي مكان في هذا النوع من التقارير، وهي مكرسة حصرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويتضمن القرار دعوة لا تسمح بأي سوء تفسير، فهو يدعو إيران إلى الامتناع عن إطلاق القذائف التسيارية المصنعة بطريقة بحيث تحمل تلك القذائف رؤوسا حربية نووية.

نجد في القرار أنه كان يشتبه بأن الأسلحة التي عثر عليها على متن السفينة المضبوطة في صيف عام ٢٠١٦ كانت إيرانية المنشأ أو كان يجري نقلها من إيران. ولا يوجد دليل على القضايا الأخرى المشار إليها في التقرير. وفي حالات بعض الحوادث أجرى عدد من الدول تحقيقات وفقا لتشريعات كل منها ولكن من دون التوصل

إلى أي نتيجة. إن الوقائع غير المثبتة ببراهين وغير المدعومة بأدلة لا مكان لها في التقرير. ومن غير المقبول أن تستخدم في التقرير معلومات غير مدعومة بأدلة مادية، حتى وإن كانت هذه المعلومات تأتي من الدول الأعضاء. أولا يجب أن تنقل هذه المعلومات إلى مجلس الأمن الذي يأذن باتخاذ قرارات بشأن خطوات المتابعة، بما في ذلك إجراء تحقيقات احترافية وموضوعية ومحايدة.

يتعذر علينا فهم الادعاء القائل بأن توقف السفينة الإيرانية، بوشهر، في أحد موانئ جنوب أفريقيا لإجراء إصلاحات، ربما مثّل انتهاكا لبعض الالتزامات بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحيط علما بالبيان الصادر عن بريتوريا، ونحث الآخرين على الاطلاع عليه.

وحسب هذا البيان، فإن جميع الإجراءات المتخذة تتماشى تماما مع التزامات جنوب أفريقيا الدولية، حيث أُرْغمت السفينة على التوقف بسبب حالة طارئة.

أود تكريس مزيد من الاهتمام للظروف التالية. فيما يتعلق بالتسريبات التي ترد في وسائط الإعلام منذ بعض الوقت حول أجزاء من تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي لم ينشر آنذاك، نود أن نشدد على حقيقة أن تلك الأعمال غير مقبولة. ويجب أن تجري الأمانة استعراضا دقيقا للتقرير، ويجب على أعضاء مجلس الأمن عدم الالتفات إلى هذه الإجراءات غير المسؤولة. ونعتقد أن هذه المنشورات تهدف إلى الضغط على الأمين العام.

ونرى أنه حتى أدنى محاولة لإضفاء طابع أكثر توازنا على النص ستثير غضب بعض زملائنا. ونحن على ثقة بأنه ينبغي في هذه المسألة أن تكون الغلبة لعنصر السلامة الواجبة. ومن غير المقبول تحويل التقرير إلى وثيقة سياسية. وهذا يتعارض مع القصد الكلي للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وفحواه، وسيؤدي حتما إلى تقويض خطة العمل الشاملة المشتركة. وعملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/57)، ينبغي أن يقتصر تقرير الأمين العام على تنفيذ القرار، من دون أي دلالات سياسية.

في الختام، أود أن أذكر بأن التزام روسيا بالتنفيذ الشامل والقطعي لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة التي تمثل إنجازات بارزة في عالم الدبلوماسية مكنتنا من معالجة أشد القضايا تعقيدا. من الجدير ذكره هنا أن الأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي تسلّم بأهمية هذه الصفقة النووية. وهذا الترتيب ربما يصبح نموذجا يُتبع عند معالجة المشاكل الملحة الأخرى. و ويمكن أن يشكل ذلك الترتيب، مع توفر الإرادة السياسية، دعامة أساسية لإقامة تعاون دولي وإقليمي شامل، مما سيتيح الفرصة لمعالجة العديد من النزاعات في الشرق الأوسط.

نحن قادرون على تحقيق التنفيذ الناجح للاتفاق. وسيتطلب ذلك الامتناع عن لغة التهديد والجزاءات والتركيز على التنفيذ الصارم للالتزامات الطوعية التي تضطلع بها جميع الأطراف – بدون منع أحد – تمشيا مع خطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، نشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسفير كاردي والسفير فالي دي أليميدا على إحاطاتهم الإعلامية، وأشيد بالأطراف على العمل الذي قامت به. إن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة منذ البداية، أي قبل أكثر من عام، يجري على نحو مطرد، مما يؤدي تدريجيا إلى آثار إيجابية. وإبرام الخطة يمثل خطوة ثابتة نحو التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة النووية الإيرانية. ولم يتحقق بسهولة. من الحتمي الآن الاستمرار في تعزيز متابعة التنفيذ والتقدم المطرد والطويل الأجل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وتقترح الصين ما يلي.

أولا، لا بد من تفهم أهمية تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة على النحو الكامل. فخطة العمل الشاملة المشتركة

مثال ناجح على معالجة القضايا الدولية والإقليمية الساخنة بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ويعني ذلك الكثير من حيث تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي وصون السلم والأمن الدوليين والإقليميين. إن تنفيذ الخطة ينطوي على صعوبات وتحديات لا مفر منها. ويجب على الأطراف أن تنطلق من منظور أوسع، أي تعزيز الإرادة السياسية، وتفادي التأثيرات الخارجية، وبناء الثقة في ما يتعلق بآفاق التنفيذ.

ثانيا، ينبغي للأطراف أن تعمل على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بإخلاص. كما أشارت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد نفذت إيران التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها إيران لتنفيذ الاتفاق وتحض الأطراف على الاستمرار في الاسترشاد بخطة العمل الشاملة المشتركة، والتمسك بنهج الخطوة تلوى الأخرى، ومبادئ المعاملة بالمثل، والإنصاف والتوازن، والوفاء بالتزاماتها، وبناء الثقة المتبادلة.

ثالثا، يجب استخدام الآلية القائمة استخدما جيدا. لقد أحاطت الصين علما بتقرير اللجنة المشتركة (S/2017/495) عن أنشطة الفريق العامل المعني بالمشتريات والمقدم إلى المجلس. ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات لتنفيذ آلية القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وسنواصل مشاركتنا النشطة في أعمال اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات. وتأمل الصين أن تعمل الآليات العاملة ضمن ولاياتها، وأن تتآزر معا لتعزيز تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

وينبغي للأطراف أن تتحلى بروح التفاهم والتوفيق، وتسوية خلافاتها على نحو مناسب ضمن الإطار الحالي سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء.

يجب أن تكون تقارير الأمين العام متوازنة. وقد أحاطت الصين علما بالتقرير (S/2017/515) الذي قدمه الأمين العام غوتيريش. إن تقارير الأمين العام جزء هام من عملية تنفيذ القرار وخطة العمل الشاملة المشتركة. وينبغي للأطراف أن تأخذ في الحسبان الصورة الأكبر والنظر في تقريري الأمين العام بالاقتران مع الهدف الشامل لتنفيذ القرار وخطة العمل الشاملة المشتركة. ومن الحيوي أن تجسد تقارير الأمين العام الجهود التي تبذلها الأطراف لتنفيذ القرار تنفيذا كاملا بطريقة موضوعية ومتوازنة.

وينبغي للتقارير أن تبعث برسالة إيجابية مفادها أن الأطراف ملتزمة بتنفيذ القرار وخطة العمل الشاملة المشتركة. وتلاحظ الصين أن الأمين العام، في تقريره، شدد على أهمية إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، وشجعت الصين الأطراف على دعم هذا الاتفاق التاريخي الكامل والتنفيذ الفعّال له لضمان أن يكون بوسع جميع المشاركين الاستفادة منها.

أما فيما يتعلق بعمليات إطلاق القذائف الإيرانية، فينبغي للأطراف أن تفسر بدقة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تعالج هذه المسألة بحذر كبير لتفادي تقويض تنفيذ الخطة. وينبغي لتقارير الأمين العام أن تفيد صون السلم والاستقرار على الصعيد الإقليمي، بينما ينبغي أن تكون المعلومات دقيقة وموثوقة.

أحاطت الصين علما ببعض الشواغل المشروعة لدى إيران بشأن مضمون التقرير، وتأمل في تجسيد تلك الشواغل في الوثيقة في المستقبل.

ما فتئت الصين تؤكد أنه ينبغي حل المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية. نحن ملتزمون بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي وصون السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتؤيد الصين تأييدا وطيدا ضمانات الخطة التي تعتبر إنجازا تاريخيا، وتعمل بنشاط على تشجيع تجديد مفاعل الماء الثقيل في آراك، وبذلك تؤدي دورا بناءا في التشجيع على تنفيذ القرار والاتفاق.

ستواصل الصين مشاركتها النشطة في عملية تنفيذ الاتفاق، والدفع نحو مواصلة تحقيق فوائد الاتفاق لمصلحة الأطراف، لكي

نقدم مساهمتنا في التوصل إلى تسوية للمسألة النووية الإيرانية، تسوية شاملة ومناسبة وطويلة الأجل.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان على عرضه للتقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515). كما أعرب عن امتناني للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السفير كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا، الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والسيد فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. إن المعلومات المقدمة في الإحاطات الإعلامية والتقارير تحتوي على بعض العناصر الإيجابية، التي يجدر إبرازها، وكذلك بعض التحديات وبعض العناصر المثيرة للقلق.

تلتزم أوروغواي التزاما راسخا بعدم الانتشار وبتعزيز نظام نزع السلاح النووي. وكما يعلم أعضاء المجلس، نحن لا نمتلك أسلحة نووية. ونحن أعضاء في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والتي احتفلت بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، وأيضا أعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشمل الأخيرة ٣٣ دولة في المنطقة وقعّت على المعاهدة. ونحن أيضا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكل تلك الأسباب، ترحب أوروغواي مع الارتياح والتفاؤل بالتوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة التي وقعت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ في فيينا بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا بشأن البرنامج النووي الإيراني. وهذا الاتفاق يمثل إنجازا رئيسيا في مجال عدم الانتشار ويسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ويزيل أحد المصادر الرئيسية للتوتر في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. إن الخطوات التي اتخذتها الأطراف في الاتفاق تظهر أنه مع توفر الإرادة السياسية من خلال مسار الدبلوماسية، يمكن تحقيق نتائج إيجابية، حتى في الحالات التي تبدو فيها هذه النتائج، مبدئيا، بعيدة المنال.

كما فعلنا قبل بضعة أيام في فيينا في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعرب أوروغواي عن ارتياحها التام للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وفي الطريقة التي يتم بها التحقق من أنشطة الوكالة في إيران ورصدها وتأكيد الوكالة بأن إيران امتثلت لجميع أحكام الاتفاق. ومن المهم لجميع الأطراف أن تواصل الامتثال لأحكام الاتفاق والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

نلاحظ مع القلق الادعاءات الواردة في التقرير بشأن الانتهاكات المحتملة من جانب إيران لبعض أحكام المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). جميع الأنشطة المتعلقة بالقذائف التي تقوم بها إيران يمكن أن تزيد من حدة التوترات في المنطقة. لذلك نهيب بالسلطات الإيرانية القيام بواجباتها في هذا الشأن؛

أما فيما يتعلق بتقرير الأمين العام، فقد أعربنا قبل ستة أشهر عن اهتمامنا بما يلي، بالإضافة إلى التحليل المفصل لامتثال إيران للمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ينبغي أن تشمل الإصدارات المقبلة من التقرير مدى الامتثال للجوانب الأخرى من القرار، بما في ذلك المرفق ألف. إن ما يحتويه المرفق ألف هو خطة العمل الشاملة المشتركة ذاتها والالتزامات الناشئة عنها بالنسبة لجميع الأطراف في الاتفاق. لذلك من الضروري لنا نحن أعضاء المجلس أن نتلقى تقارير عن تنفيذها. ويحدونا الأمل في أن ترد هذه المعلومات في التقارير المقبلة.

ما فتئت أوروغواي تحض جميع الأطراف في الاتفاق على اتخاذ جميع التدابير الضرورية المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والامتثال لأحكامه حتى لا يتعرض الاتفاق التاريخي للخطر، فهو ثمرة أكثر من عامين من المفاوضات المكثفة. وفي ذلك الصدد، نشجع الأطراف على ضبط النفس وتوخي الحذر والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع الاتفاق. إن مجلس الأمن، بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين، يجب عليه أن يكفل الامتثال التام لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد شوتنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسيد فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، والسفير كاردي إيطاليا، بصفته الميسر لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) على تقديم تقارير وقائعية وموضوعية عن حالة تنفيذ القرار وخطة العمل الشاملة المشتركة، وتقديم عروض مفصلة عن الأعمال المضطلع بها في هذا المجال على مدى الأشهر الستة الماضية.

نشيد إشادة كبيرة بالجهود المتضافرة التي تبذلها أمانة المفوضية الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والفريق الميسر لضمان التنفيذ الكامل والمناسب لتلك الصكوك البالغة الأهمية التي ساهمت في تعزيز عدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات بشكل عام. وأوكرانيا بالذات تؤيد تماما البعثة الطويلة الأجل للوكالة المعنية بالتحقق من التزامات إيران المتعلقة بالمجال النووي ورصدها بهدف التوصل إلى الاستنتاج العام للمسألة. خلال الأشهر الستة الماضية، شهدنا الأداء السلس والفعّال لآلية الشراء، مع اعتماد عدة مقترحات لتوريد السلع والتكنولوجيات ذات الصلة إلى إيران.

إن أوكرانيا، بوصفها نصيرا قوياً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشدد على أهمية الامتثال الصارم لتلك المعاهدة الهامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحق المشروع في تطوير الطاقة النووية والحاجة إلى القضاء على انتشار الأسلحة النووية. وتلك الصفقة النووية التاريخية تحترم تماما هذا التوازن. على الرغم من حيازة أوكرانيا لأسلحة نووية في الماضي، لا تزال ملتزمة بأهداف معاهدة عدم الانتشار وتحترم احتراما كاملا القيود والمحظورات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن إيران ما برحت تبرهن على نيتها في استخدام التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية حصرا. وفي نفس الوقت، نسلّم أيضا بوجود تفسيرات متباينة بشأن انطباق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على تجارب القذائف التسيارية.

وبالإشارة أيضا إلى التقرير الثالث للأمين العام (S/2017/515) عن تنفيذ ذلك القرار، أود أن أذكر بضرورة التقيد تقيدا كاملا بالقيود القائمة المفروضة على نقل الأسلحة وكذلك تجميد الأصول وحظر السفر المنصوص عليها في المرفق باء من أحكام قرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) .

بينما نُسلم بأن التقرير وثيقة مفيدة تستند إلى معلومات علنية ومفتوحة وإخطارات واردة من الدول، نرى من المهم كفالة أي شواغل تتضمنها الوثيقة ألا تثير المزيد من التوترات، بل ينبغي معالجتها وتسويتها عن طريق المفاوضات.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر انفتاح أوكرانيا واستعدادها لمواصلة التفاعل البناء مع الأمانة العامة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحادثة التي وقعت في كانون الثاني/يناير في مطار كييف، عندما منعت سلطات إنفاذ القانون الأوكرانية محاولة لتهريب مكونات سلع عسكرية إلى إيران. وما أن يتم الانتهاء من التحقيق السابق للمحاكمة في تلك الحالة، سيجرى تقاسم جميع المعلومات الإضافية في الوقت المناسب. ونؤيد تأييداً تاماً اعتزام الأمين العام مواصلة بحث هذه القضايا والحصول على معلومات إضافية.

إنني إذ أشدد على ضرورة الامتثال التام للالتزامات ذات الصلة، أود أن أعيد التأكيد على أهمية زيادة التوعية بشأن المسألة الإيرانية. إن التنفيذ المناسب والجاد للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مع جميع مرافقه سيمثل إسهاماً رئيسياً في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على بياناتهم بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). تؤيد اليابان تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء بأن تتصرف وفقا، لخطة العمل الشاملة المشتركة التاريخية، وأن تدعمها وتتحاشى الأعمال والبيانات الاستفزازية. وتلتزم اليابان بالعمل بصورة وثيقة مع

أعضاء المجلس وإيران وجميع الدول الأعضاء الأخرى في خطة العمل الشاملة المشتركة على الصعيدين الفردي والجماعي، بغية التمكين من تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بأنجع طريقة ممكنة.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى عمليات إطلاق إيران للقذائف التسيارية. حض الأمين العام في تقريره الأخير (S/2017/515) إيران على تفادي إطلاق هذه القذائف التسيارية التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات. وتعتقد اليابان أن عمليات الإطلاق هذه التي أجرتها إيران في كانون الثاني/يناير تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وكما ذكرت وفود أخرى اليوم، نشعر بالقلق إزاء عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي يمكن أن تزعزع استقرار الحالة الهشة في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر الإكانيات الهائلة للخطة في المساهمة في إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط. في آذار/مارس، عمم الممثل الدائم لإيران رسالة على أعضاء المجلس يعرب فيها عن استعداد إيران لاتخاذ تدابير فعّالة لإنهاء الأزمة في سوريا، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية. إن إيران يمكنها وينبغي لها الاضطلاع بدور بناء في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، لا سيما في سوريا واليمن، وفي المجتمع الدولي بشكل أعم. ونأمل من إيران أن تنفذ الالتزامات الواردة في رسالتها الصادرة في آذار/مارس.

ترحب اليابان بقيام الأطراف في خطة العمل بتنفيذ الالتزامات ذات الصلة بالمجال النووي، وتثني على الدور الحاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من تنفيذ ورصد تلك الالتزامات. ونشدد على أن تطبيق إيران للبروتوكول الإضافي وتدابير الشفافية أمر أساسي ليس من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، بل أيضا من أجل بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وستواصل اليابان دعم العمل المستقل والموضوعي للوكالة.

بعد سنة ونصف من اعتماد الخطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصبح واضحا بشكل متزايد الطابع الفريد لقالب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا يشمل القالب أي هيئة فرعية واسعة، بل يتطلب من الأمانة العامة جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها. وفي ضوء تلك التحديات، تشيد اليابان بجهود الأمانة العامة في إعداد التقارير نصف السنوية بدرجة عالية من الاستقلالية والموضوعية والخبرة. وفي التقرير الأخير للأمين العام، نرى بعض المسائل المعلقة التي سيتعين على الأمانة العامة تحديثها في التقارير المقبلة التي ستقدم للمجلس. وبالنظر إلى التحديات الخاصة في جمع البيانات بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، نشجع الأمانة العامة على استخدام أدوات مثل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بشأن الصومال وإريتريا، للحصول على المعلومات ذات الصلة. إن صدور تقرير موضوعي وموثوق به سيمكن المجلس من تفهم الحالة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، والسفير كاردي والسفير فالي دي أليدا على مشاركتهما في هذه الجلسة وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما عصر هذا اليوم.

نرى أن الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها علامة بارزة يمثل معلما هاما لتسوية المنازعات ومنع نشوب النزاعات. إن الاستمرار في تنفيذها يخدم السلم والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة.

هناك تطورات مشجعة، ومسائل تبعث على القلق. وينبغي أن نكون منفتحين إزاءها. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/515) الذي يبين بأن تنفيذ الخطة ما زال يتماشى عموما مع التوقعات. ومن المشجع أن قناة المشتريات تعمل حسب الخطة، وكذلك الامتثال العام من جانب إيران النووية لالتزاماتها ذات الصلة، ويتضح ذلك أيضا من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن جمهورية إيران الإسلامية مستمرة في التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص

بها؛ وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى تصديق إيران المبكر على البروتوكول الإضافي. وبالرغم من الصورة الإيجابية العامة، أود أن أذكر ثلاثة مجالات تبعث على القلق.

أولا، لقد سبق أن أعربنا عن قلقنا إزاء تجارب القذائف التسيارية التي تتناقض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثانيا، الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها، من الواضح أن منشأها إيران، ذلك انتهاك للتدابير الواردة في القرار، ٢٢٣١ (٢٠١٥) وأمر يبعث على القلق العميق. إذ أن أي نقل للأسلحة من إيران يتطلب موافقة المجلس ما لم يتم إعفاء ذلك النقل. وسندرس بعناية التقارير المقبلة المقدمة من الأمين العام بشأن مصادرة المواد كلما توفر المزيد من المعلومات.

أخيرا، شأننا شأن الآخرين، نؤكد مجددا قلقنا إزاء استمرار انتهاكات حظر السفر. ومن المهم أن تزود الدول الأعضاء الأمين العام بجميع المعلومات اللازمة للقيام بمتطلبات الإبلاغ الواردة في القرار. وندعو حكومة إيران إلى الرد رسميا على الادعاءات على النحو المحدد في تقرير الأمين العام. إن اتفاق تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن الخطة يبرز قوة الحوار من أجل إحراز تقدم في مسألة عدم الانتشار. غير أن جني كامل منافع الاتفاق سيتطلب التزاما طويل الأجل من جانب جميع الأطراف. ونكرر دعوة الأمين العام إلى جميع الدول بأن تتصرف وفقا ودعما للاتفاق وتحاشي التصريحات والإجراءات الاستفزازية. فالثقة المتبادلة أمر أساسي لنجاح هذا الاتفاق التاريخي.

السيدة غويدي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن الشكر لوكيل الأمين العام فيلتمان؛ وميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والمراقب عن الاتحاد الأوروبي، السفير فالي دي أليدا، على إحاطاتهم الإعلامية عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لاحظنا من التقريرين المعروضين علينا اليوم (S/2017/495 و S/2017/537) بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مستمرة في عملية التحقق والرصد لتنفيذ الالتزامات ذات الصلة بالمجال النووي. إن استمرار جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة وكذلك حقيقة عدم تلقي الأمين العام وسلفه أي تقارير عن توريد أو نقل أو تصدير مواد نووية أو أي أصناف مزدوجة الاستخدام أو مواد ومعدات وسلع أو تكنولوجيا إلى إيران، كلها أمور تبعث على التشجيع.

وقد لاحظنا أنه قد تمت الموافقة على خمسة من المقترحات الإضافية العشرة المقدمة إلى قناة المشتريات، مما يشير إلى أن قناة المشتريات لا تزال تعمل بصورة جيدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقارير المتعلقة بتنامي ثقة الدول الأعضاء في قناة المشتريات. ورحبنا أيضا بالتعاون السلس بين مجلس الأمن واللجنة المشتركة على النحو المبين في التقرير نصف السنوي الثالث المقدم من الميسّر المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). أما أنشطة التوعية المقررة المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من جانب الميسر خلال الجزء الثاني من ولايته، وكذلك استمرار المشاركة من جانب الفريق العامل المعني بالمشتريات، فهي جديرة بالثناء. وتسهم هذه الأنشطة في تعزيز الوعي، فضلا عن تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في الأنشطة المبينة في الفقرة ٢ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وكما ذكرنا في اجتماعاتنا السابقة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن البلدان المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية، تستحق الثناء على الالتزام القوي الذي تظهره في إطار خطة العمل. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا ما قد نواجهه من تحديات وصعوبات في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما فيها التحديات والصعوبات الواردة في التقرير. ولذلك، من المهم أن يواصل المشاركون في خطة العمل الشاملة المشتركة التصدي لهذه التحديات والمساهمة في تنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذا تاما، بغية

التوصل إلى نتيجة مرضية لهذه المسألة. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الأمين العام في الترحيب بالتزام المشاركين في خطة العمل بتنفيذها الكامل والفعال في نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بإطلاق القذائف التسيارية، نكرر التأكيد على موقفنا السابق بأن هذه العمليات ستؤثر على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحن نتفق مع الميسر بأن على جميع الأطراف الاستمرار في المحافظة على موقف يفضي إلى بناء الثقة، ومواصلة تنفيذ أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولذلك فإننا ننضم إلى دعوة الأمين العام في تقريره عن جمهورية إيران الإسلامية إلى تجنب عمليات إطلاق القذائف التسيارية، لأنها يمكن أن تزيد من حدة التوتر. ونلاحظ مع القلق النتائج الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بشحنة الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية المتجهة إلى الصومال التي صادرتها فيما بعد فرنسا، لأن هذه الأفعال تستتبع عواقب إقليمية.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة البوليفية على مبادرتها بعقد هذه الجلسة بشأن تنفيذ قرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). أتوجه بالشكر أيضا إلى السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. والسيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. والسفير كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا وميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن مجلس الأمن باعتماده خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال اعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في ٢٠ تموز/يوليه إنما صدق على الاتفاق النووي مع إيران، الذي كان تتويجا للجهود الدبلوماسية التاريخية التي امتدت ١٢ عاما وبذلتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية.

إن التقرير الثالث (S/2017/515) للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي ننظر فيه اليوم، عملا بالأحكام الواردة في المرفق باء من القرار، يحدد بصورة شاملة الشروط المرتبطة بالمسألة النووية والقذائف التسيارية، وحظر السفر وتجميد الأصول، وكذلك تلك المتعلقة بتعزيز تنفيذ قرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمسألة النووية، يؤكد التقرير بوضوح أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل احترام التزاماتها، كما أكدت أحدث تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها في ذلك البلد، وكذلك متابعة إيران لتنفيذ الالتزامات المرتبطة بالمسألة النووية في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، نلاحظ مع الارتياح أن إيران ستستمر في السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية باستخدام وسائل قياس التخصيب بشكل إلكتروني مباشر والأختام الإلكترونية، التي تبلِّغ المعدلات المسجلة داخل المواقع النووية إلى مفتشي الوكالة الدولية، وتسهل عملية الجمع الآلي لتسجيلات عمليات القياس التي تقوم بها الوكالة والمسجَّلة باستخدام أجهزة قياس مركَّبة.

وفيما يتعلق بقناة المشتريات، نرحب بالتعاون بين مجلس الأمن واللجنة المشتركة، التي أنشئت في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، كما يجسده مختلف أشكال الإخطار فيما يتعلق بالأحكام أو المبيعات أو التحويلات المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية.

وبالتالي، فإن التفاعل القائم بين أعضاء مجلس الأمن واللجنة المشتركة يجري بصورة جيدة، ويكفل بالتالي الوضوح وشمول الجميع والشفافية. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والميسر في إطار تنفيذ قرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وبخاصة بشأن المعلومات العملية المقدمة عن طريق قناة المشتريات، تستحق كامل دعمنا وتعاوننا.

وعليه، وبفضل وفرة المعلومات والتوعية، بوسع الدول الأعضاء الوصول إلى المعلومات اللازمة ليس فقط للوفاء بالتزاماتها، ولكن أيضا لكفالة المتابعة بشأن انتهاكات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وقناة المشتريات والسرية والإخطارات، وكذلك مسائل الشفافية ونشر المعلومات.

لقد كان إطلاق إيران لقذيفة تسيارية في ٢٧ كانون الثاني/يناير موضوع عدد من جلسات مجلس الأمن في إطار ”تنفيذ القرار ٢٢٣١“، دون أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق عما إذا كان هذا العمل يشكل انتهاكا لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومع ذلك، فإن الوفد السنغالي يدعو مختلف الأطراف إلى إبداء ضبط النفس اللازم لنزع فتيل التوترات في المنطقة.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن الوفد السنغالي يعتقد أن التقرير نصف السنوي عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) هو إيجابي عموما، ويود أن يشجع الميسر، وكذلك جميع الجهات المعنية بخطة العمل الشاملة المشتركة، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على المثابرة في هذا الاتجاه.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جيفري فيلتمان والسيد جواو فالي دي أليدا على تشاطر تحليلاتهما مع مجلس الأمن اليوم.

ويسعدني أن آخر جلسة مفتوحة أحضرها في المجلس تركز على أحد أهم الإنجازات الدبلوماسية في الذاكرة الحديثة.

وكما يبين التقرير الثالث (S/2017/515) للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، في جوهره، فإن هذا إنجاز دبلوماسي سيستمر. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن إيران استمرت في الامتثال الكامل لالتزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي. ويبقى إجمالي مخزون اليورانيوم الإيراني ضمن الحدود المتفق عليها، وواصلت إيران السماح برصد المواقع النووية وتيسير ذلك.

وأكرر التأكيد في هذه القاعة اليوم على التزام المملكة المتحدة بخطة العمل الشاملة المشتركة وعلى دعمنا لتنفيذها الكامل والعادل.

ولضمان استمرار نجاح الاتفاق، يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بالكامل وتحسين الثقة المتبادلة والتعاون في طائفة كاملة من المسائل. وللأسف، فإن أحدث تقرير للأمين العام يسلط الضوء على بعض المسائل الأقل إيجابية، التي يجب معالجتها في ضوء أحكام المرفق باء على النحو المبين في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأولى هذه المسائل تتعلق بإطلاق إيران قذيفة تسيارية متوسطة المدى من طراز خورامشهر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ولأننا عقدنا بالفعل عدة جلسات للمجلس بشأن هذه المسألة الهامة ومواصلة النظر وفقا لـ”إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١“ بالمجلس، فلن أسهب، لكن توخيا للتوضيح فحسب، أود أن أكرر التأكيد على موقفنا المتمثل في أن عملية الإطلاق هذه تتعارض مع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما نعيد التأكيد على دعوة الأمين العام لإيران الامتناع عن أي عمليات إطلاق مستقبلية تسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار الانتهاكات المبلغ عنها للقيود التي تحظر نقل الأسلحة التقليدية، على النحو المبين في أحدث تقارير الأمين العام (S/2017/515)، بما في ذلك الأدلة الجديدة على محاولة إيصال شحنة أسلحة من إيران إلى الصومال. وعلاوة على ذلك، فإن التقارير واسعة الانتشار عن ارتكاب انتهاكات متعددة لأحكام حظر السفر، بما في ذلك التعديات الجديدة من جانب اللواء قاسم سليماني، تبعث على القلق البالغ نظرا للحساسيات الإقليمية. ولذلك إذا نُظر إلى جميع هذه المسائل معا، فمن الواضح أن هذه الأنشطة لها أثر سلبي على الأمن الإقليمي. نعم، نحن نتفق مع إيران على أن أكبر تهديد للمنطقة

هو تهديد مشترك لنا جميعا. ونحن جميعا بحاجة إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهزيمة الإرهاب.

نعم، نريد المجتمع الدولي أن يعمل مع إيران، ليشجعها على القيام بدور بناء وشفاف أكثر في الشؤون الإقليمية. ولكن لا يمكننا أن نغض الطرف عن الأنشطة التي تضطلع بها إيران وتنتهك قرارات مجلس الأمن، وترعى القوات المقاتلة بالوكالة في النزاعات الإقليمية. وهذا يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل لتسويات سلمية، ويقوض رخاء إيران وأمنها في المستقبل.

وأخيرا، من المهم أن نتذكر التبادلية المتأصلة لخطة العمل الشاملة المشتركة، ولذلك فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء والأطراف على الاتفاق على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك كفالة حصول الشعب الإيراني على المزيد من الفوائد الملموسة من التخفيف من الجزاءات. ويشجعنا التقدم الذي يجري إحرازه في تعزيز الفرص التجارية والاستثمارية في إيران، ونأمل أن الأشهر الستة المقبلة سوف تستفيد من هذه النجاحات.

إن التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) من جانب جميع الأطراف هو السبيل الوحيد لضمان استمرار نجاح هذا الاتفاق الهام.

وبما أن هذه هي آخر جلسة لي في القاعة المفتوحة، أود أيضا أن أتوجه بكلمة شكر موجزة إلى المترجمين الشفويين لجعلي مفهوما بست لغات. إنه ليس بالأمر السهل. وكانت خالتي تقوم بهذا العمل. ثانيا، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ما أبدوه من تعاون معي، وعلى العمل الذي يقومون به في مؤسسة مهمة جدا وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأضعف الفئات في هذا الكوكب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أتمنى لممثل المملكة المتحدة كل التوفيق في المستقبل.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): من الصعب أن أكون المتكلم التالي في هذه اللحظة المفعمة بالمشاعر.

تعتقد إيطاليا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات لضمان أن تظل خطة العمل الشاملة المشتركة عنصرا إيجابيا في الجهود العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي نفس الوقت، فإننا نؤمن بأهمية التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بحسن نيّة من شأنه أن يعود بالفائدة على الأمن الإقليمي.

ومن هذا المنظور، فإننا نقدر تقرير الأمين العام (S/2017/515) لإشارته إلى أهمية خطة العمل وامتثاله للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام بأن خطة العمل الشاملة المشتركة هي إنجاز للدبلوماسية المتعددة الأطراف وينبغي أن يستفيد منها جميع المشاركين. ونشاطره أيضا رأيه القائل بأن خطة العمل الشاملة تشكل مثالا على فوائد الدبلوماسية التي تؤدي إلى الحد من التوترات بين الدول. وأود أن أكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء وغيرها من المنظمات ذات الصلة لدعم تنفيذ هذا الاتفاق.

والهيكل القوي والشامل لخطة العمل وآلية التحقق الرصينة المعنية بها، هما أمران حيويان لدعم الثقة المتبادلة ومصداقية الخطة. ولذلك ستواصل إيطاليا دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها المتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة.

وتثني إيطاليا على الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على قيادتها في تنسيق اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة الإسراع في معالجة أي مسائل محتملة وإيجاد حلول لها من خلال الحوار، وذلك باستخدام جميع الآليات ذات الصلة التي أنشأتها خطة العمل الشاملة.

ويؤدي مجلس الأمن أيضا دورا مهما في إطار اختصاصاته ومسؤوليته،كما سيواصل بلدي القيام بدوره من أجل تعزيز التنفيذ السلس للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بصفته ميسرا لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

في البداية، تود بوليفيا أن تشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسفير جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير سيباستيانو كاردي وفريقه، بوصفه الميسر المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتتشاطر بوليفيا الارتياح الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الثالث عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2017/515) بشأن جهود والتزام الدول المشاركة في تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي.

وتؤكد بوليفيا مجددا التزامها بالانتصار الدبلوماسي المُمثَّل باتخاذ القرار الذي أيّد خطة العمل الشاملة المشتركة، وأبرز الطابع الإلزامي لتنفيذها من جانب الأطراف وكذلك التزاماتها. ونعتقد أن التقدم المحرز في هذا المجال يمثل معلما هاما في الإجراءات الدبلوماسية المشتركة في إطار السعي من أجل إجراء حوار أفقي وشفاف بحسن نية وعلى أساس المعاملة بالمثل.

وتحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ١٥ كانون الثاني/يناير، من أن إيران قد أزالت إزالة جميع الطاردات المركزية والبنى التحتية الزائدة من محطة فوردو لتخصيب الوقود ونقلها للتخزين في محطة ناتانز لتخصيب الوقود لتكون تحت الرصد المستمر من طرف الوكالة، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ويرى وفد بلدي هذا بوصفه دلالة واضحة على التزام جمهورية إيران الإسلامية على الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب خطة العمل.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها قناة المشتريات، وفقا لخطة العمل الشاملة، التي تعالج عمليات النقل التي تقوم بها الدول لسلع و/أو تكنولوجيا نووية أو مزدوجة الاستعمال و/أو خدمات متصلة بها إلى جمهورية إيران الإسلامية. إن هذه الأنشطة، إلى جانب التقارير الدورية، تعزز الشفافية فيما يتعلق بالتنفيذ السليم للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والأنشطة المبينة في المرفق باء.

وكما حدث في مناسبة سابقة، يعرب وفد بلدي عن قلقه لأن التقرير لا يتضمن أي إشارة إلى المرفق ألف، ونعتقد أن كلا المرفقين ألف وباء جزءان متكاملان ومكملان لازمان من أجل التنفيذ الشامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأخيرا، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوصفها دولة مسالمة، تؤكد من جديد التزاماتها في إطار احترام مبادئ عدم التدخل واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وفي هذه الحالة بالذات، أود أن أشدد على أن التسييس والتصريحات الاستفزازية وانعدام المنطق، أمور تتنافى وتتعارض تماما مع الوسائل والأغراض الدبلوماسية، ومع تعددية الأطراف وما تم الاتفاق عليه بشأن المسألة التي نجتمع من أجلها بعد ظهر اليوم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للممثل الدائم لألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ألمانيا تشكر السفير بيتر على التعاون الممتاز الذي امتد لسنوات من التعاون، ونتمنى له النجاح في مهامه الجديدة في قارة أوروبا. وتود ألمانيا أيضا أن تشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام فيلتمان على التقرير الثالث عن تنفيذ القرار (٢٠١٥) ٢٢٣١ (S/2017/5150).

أود أن أطرح بإيجاز ثلاث نقاط.

أولا، إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) هي نجاح بارز للدبلوماسية في منطقة متقلبة جدا. إنها اتفاق مدروس بصورة جيدة، وهو يستفيد من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعززها.

وبعد مرور سنة ونصف على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، فما من شك أن الاتفاق مجدٍ. ويحافظ جميع المشاركين على التزاماتهم، ومن الواضح أن الاتفاق قد عزز الأمن والاستقرار في المنطقة. ولكن يجب على جميع أطراف الاتفاق مواصلة التقيد بخطة العمل الشاملة المشتركة خلال كامل مدة التعامل، إذا أريد تحقيق أهدافه طويلة الأجل. وأكثر ما يهم هو أن جميع المشاركين يواصلون التنفيذ الدقيق للاتفاق من جميع جوانبه.

ثانيا، لقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق في ستة تقارير من أن إيران تتقيد بالتزامها المتصلة بالمواد النووية. وإذ نمضي قدما، فإن التحقق والرصد من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيظلان ضروريين لإعادة إرساء الثقة ولطمأنة العالم بأن برنامج إيران النووي يخدم الأغراض السلمية حصرا. وأدى تخفيف الجزاءات الاقتصادية إلى توطيد الناتج المحلي الإجمالي لإيران وزيادته. ويشكل التنفيذ الكامل والشامل لخطة العمل أساسا للقيام بذلك. وتظل ألمانيا ملتزمة بهدف إعادة إقامة الصلات الاقتصادية بالكامل مع إيران لصالح جميع الأطراف المعنية.

ثالثا، إن ما يكتسي نفس القدر من الأهمية بالنسبة لبناء الثقة المتبادلة هو التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) نفسه. ولا تزال ألمانيا تشعر بقلق بالغ بسبب برنامج القذائف الإيراني. وفي حين أن تجربة القذائف التسيارية التي أجرتها إيران في كانون الثاني/يناير لم تنتهك خطة العمل الشاملة المشتركة، نعتبر هذه التجارب تتعارض مع قرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو إيران إلى الامتناع عن أي أنشطة من شأنها تأجيج التوترات وتعميق الريبة. ونحث إيران على القيام بدور بناء في المنطقة والمساهمة في التوصل إلى حلول سياسية دائمة.

وفي الختام، يمثل اتفاق فيينا والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) انتصارا لمبادئ الأمم المتحدة. وبينت المفاوضات على خطة العمل الشاملة المشتركة لم قوة الدبلوماسية الدؤوبة متعددة الأطراف في مواجهة التحديات الدولية الرئيسية. وألمانيا فخورة بأن تكون طرفا في خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي ما زالت ملتزمة التزاما صارما بتنفيذها المتواصل والكامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.